الكويت

الجدول 1

	2019
عدد السكان، مليون	4.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	135.5
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	31888.9
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[1]	92.4
العمر المتوقع عند الولادة، سنة[1]	75.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(1) أحدث قيمة بمؤشرات التنمية العالمية (2018).

على الرغم من أن الأداء في عام 2020 سيعاني من الصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، فإن النمو في الكويت بدأ يتراجع منذ عام 2014. وتؤدي الزيادة الحتمية في عجز المالية العامة نتيجة انخفاض عائدات النفط والإنفاق الذي يستهدف التخفيف من حدة الأزمة، واحتياجات التمويل الخاصة بصندوق الأجيال القادمة إلى تفاقم الضغوط على الاحتياطيات المالية، في غياب قانون للديون. وفي حين أنها أقل عرضة للقطاعات المتضررة على الصعيد الدولي مقارنة بجيرانها في مجلس التعاون الخليجي، ستعوق أوجه الجمود طويلة الأمد التكيف مع صدمة جائحة كورونا.

التطورات الأخيرة

سجل إجمالي الناتج المحلي انخفاضا طفيفا بلغ 1.1% في الربع الأول من عام 2020، وانكمش النمو غير النفطي 3.5% بينما زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي 1.2% مع انتهاء اتفاق أوبك+. وشملت الإجراءات واسعة النطاق لإحتواء جائحة كورونا تعليق الرحلات الجوية وإغلاق المدارس والجامعات وحظر التجمعات العامة وتعليق العمل غير الضروري وفرض حظر التجول لمدة 24 ساعة. ويعد استمرار الكويت في تطبيق أشكال مختلفة من هذه الإجراءات واحدا من أطول فترات العزل العام في العالم. وأثرت هذه التدابير بشكل كبير على الإنفاق الخاص ونشاط الاستثمار وإجمالي الناتج المحلي اعتبارا من الربع الثاني في 2020.

وكانت استجابة المالية العامة الاستنسابية لتخفيف آثار الجائحة واستجابة الصحة العامة ضئيلة، وشملت مخصصات إضافية في الموازنة تبلغ 1.6 مليار دولار، وتأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، والإعفاء من بعض الرسوم. وقدم بنك الكويت المركزي حزمة مساندة بقيمة 16.5 مليار دولار، مما سمح بتأجيل مدفوعات القروض، وقلص متطلبات السيولة وكفاية رأس المال، وخفض ترجيح المخاطر بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما حاكى تخفيضات مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي. وتظهر بيانات شركة كي نت زيادة مؤقتة في الإنفاق الاستهلاكي في يونيو/ حزيران من جراء الطلب الكامن وإرجاء سداد القروض مع تخفيف إجراءات العزل العام. مع ذلك، وكما هو الحال في بلدان أخرى، قد تتسبب المخاوف من "موجة ثانية" في معاودة فرض القيود.

وزاد عجز المالية العامة من 3.1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2019/2018 إلى 9.6% في السنة المالية 2020/2019 (تبدأ السنة المالية في أبريل/ نيسان). وتستبعد هذه الأرقام الدخل من الاستثمار وهي محسوبة قبل التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة. ومع ذلك، فإن هذه النواتج أفضل من المستهدف بالموازنة والبالغ 6.7 مليارات دينار كويتي (15.7% من إجمالي الناتج المحلي) بسبب الافتراضات المتحفظة لسعر النفط بصورة تقليدية. وتراجعت العائدات النفطية بنسبة 16.6% على خلفية هبوط أسعار النفط 10.3% وانخفاض إنتاج الخام بنسبة 2.2%. كما هبطت الإيرادات غير النفطية بسبب ضعف النشاط الاقتصادي. من جانب آخر، هبط الإنفاق بشكل طفيف مدفوعا بانخفاض الدعم والإنفاق الرأسمالي.

وعلى الرغم من أن الكويت تتمتع باحتياطيات مالية كبيرة (تقدر بنحو 500 مليار دولار) لمواجهة الأزمة الحالية، فإن استمرار السحب لتمويل العجز والاستمرار في تحويل 10% من إيرادات الموازنة بموجب القانون إلى صندوق الأجيال القادمة أدى إلى خفض أرصدة صندوق الاحتياطي العام بنسبة 12% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020/2019. ولم تصدر الكويت سندات منذ عام 2017 إذ تنتظر موافقة البرلمان على رفع حد الاقتراض. وبالتالي فإن أزمة المالية العامة التي تواجه الكثير من مُصدري النفط تتفاقم بفعل احتياجات التمويل اللازمة لتنفيذ التحويلات السنوية لصندوق الأجيال القادمة. وقد أقر البرلمان مؤخرا تشريعا يجعل التحويلات السنوية مرهونة بتحقيق فائض في المالية العامة، لكن التشريع لم يحدد أي آلية يمكن من خلالها تحقيق فائض، أو زيادة التنبؤ بحجم التحويلات لصندوق الأجيال القادمة.

وعلى غرار دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تشهد الكويت تباينا كبيرا في سوق العمل بين الجنسين وبين الفئات العمرية المختلفة، مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب (15–24 عاما). وتقل مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل مقارنة بالرجال (30.8% و47.7% على الترتيب في عام 2017) وتعاني من معدلات بطالة أعلى. وتبلغ البطالة بين الإناث في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاما مثلي البطالة بين الرجال تقريبا في نفس الفئة العمرية (37.1% بين الكويتيات و20.5% بين الكويتيين في عام 2017). وفي ظل الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، من المتوقع أن يتحمل العمال الوافدون وطأة انخفاض النشاط التجاري. وتفيد التقارير بأن حوالي 5% من الوافدين غادروا الكويت حيث تهدف التغييرات المقترحة على قانون الإقامة إلى خفض عددهم، كما أن الشركات تضطر إلى تسريح العمالة.

الآفاق المستقبلية

أدى استمرار الجائحة وبطء استجابة الحكومة إلى خفض التوقعات. فمن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 7.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام

الشكل 1 الكويت / عمليات الحكومة العامة

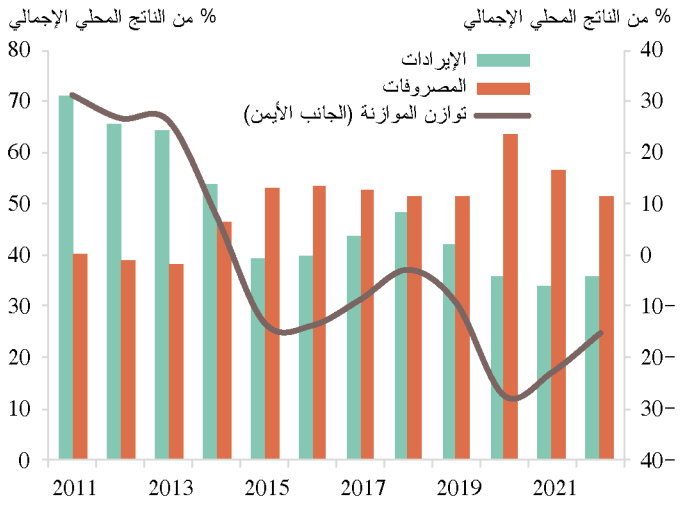

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للفقر، وعدد أكتوبر، 2019 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: استنادا إلى دورة السنة المالية، التي تبدأ في 1 أبريل/نيسان وتنتهي في 31 مارس/آذار (2) الأرصدة تستبعد دخل الاستثمار وقبل تحويل عائدات النفط إلى صندوق الأجيال القادمة.

الشكل 2 الكويت / حساب المعاملات الجارية وصادرات النفط

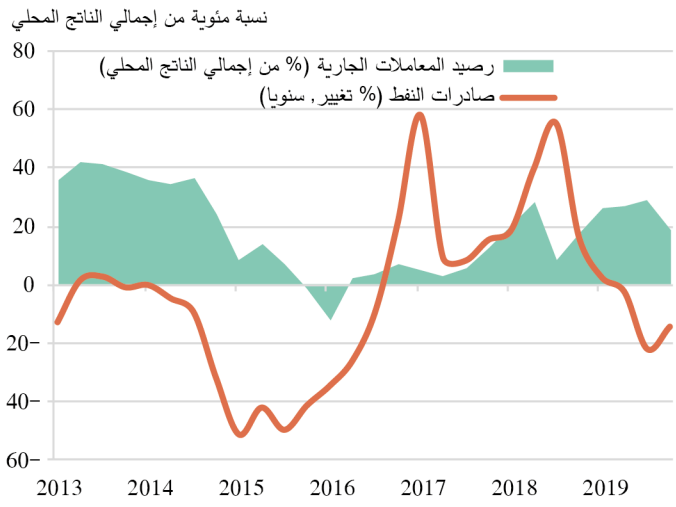

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للفقر.

2020 (مقابل توقعات بنسبة -5.4% في يونيو/ حزيران 2020) إذ كبح استمرار تدابير الصحة العامة لفترة طويلة وإجراءات التخفيف المالي التقييدية نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، في حين انخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي تماشيا مع إتفاق أوبك+. وعلى الأمد المتوسط، سيتعافى النمو مع استمرار نمو الإنفاق العام المتكرر والائتمان، ليصل إلى 2.9% بحلول عام 2022.

ومن المتوقع أن يزيد عجز المالية العامة في 2020 بسبب تراجع أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي. ووفقا للتقديرات الأولية، تتوقع السلطات أن يبلغ إجمالي العجز 14 مليار دينار كويتي (32% من إجمالي الناتج المحلي) في السنة المالية 2021/2020 (حتى نهاية مارس/ آذار 2021)، مقارنة بالمستهدف البالغ 7.7 مليارات دينار الذي تمت الموافقة عليه في يناير/ كانون الثاني 2020. وبعد عام 2020، من المرجح أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة والانتعاش المتواضع في أسعار النفط إلى الحد من الضغوط على الموازنة، وهذا يعتمد على مدى رغبة الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة مع ضعف الاقتصاد. وسيتوقف مسار الدين الحكومي على سن قانون الدين الذي طال انتظاره. ورغم انتعاش تجارة السلع العالمية في يونيو/ حزيران، من المتوقع أن يعود حساب المعاملات الجارية الكويتي إلى العجز في 2020 على أن يتعافى ببطء في الأجل المتوسط. ومن المنتظر أن يرتفع التضخم تدريجيا مع تعافي النشاط الاقتصادي وإيجارات العقارات.

المخاطر والتحديات

أدت الخلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى إجراء تعديلات وزارية متكررة، ولا تزال المعارضة البرلمانية للإصلاحات المالية الحيوية تشكل تحديا رئيسيا. وسوف تستمر هذه الخلافات، التي تبرز الآن في مقدمة أسباب التعثر في مشروع قانون الدين، وتراجع الرغبة في الإصلاح، بسبب الانتخابات المتوقعة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وسوف يعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة بعد موافقة أمير البلاد. وترتبط التحديات طويلة الأمد باعتماد الاقتصاد بصورة كبيرة على النفط وبطء التقدم في تنفيذ رؤية 2035.

وتشكل الأصول المالية الضخمة الأساس الذي تقوم عليه قدرة الكويت على الصمود في وجه المصاعب الاقتصادية، لكن إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية ضرورية لتعويض المخاطر المترتبة على انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب عليه في المستقبل وارتفاع التكلفة الهامشية لإنتاجه. وتشمل هذه الإجراءات تعبئة الإيرادات غير النفطية، فضلا عن تعزيز رأس المال البشري وإصلاح الإدارة الاقتصادية لتنشيط التنمية وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص.

وترتبط المخاطر الأساسية بطول فترة جائحة كورونا واستمرار التقلب في أسعار النفط. وإذا ما ظهرت حالات جديدة في الكويت أو لم يتم احتواء الجائحة على مستوى العالم، واستمر تراجع أسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب من جراء تباطؤ عالمي طويل الأمد أو ركود في الولايات المتحدة، فمن شأن هذه الظروف أن تسفر عن ديناميكيات غير مواتية في الاقتصاد الكلي، مما يعني تدهور اختلالات المالية العامة والحساب الخارجي والمزيد من التراجع في الاحتياطيات المالية الوقائية.

الجدول 2 الكويت / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2017	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	-4.7	1.2	0.4	-7.9	1.0	2.9
الاستهلاك الخاص	3.5	5.4	3.2	-4.7	1.5	3.1
الاستهلاك الحكومي	2.0	6.3	2.6	-1.0	0.5	2.2
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	10.8	4.8	3.3	-3.5	-1.0	2.1
الصادرات، السلع والخدمات	-4.8	-4.8	-0.4	-12.0	3.3	5.0
الواردات، السلع والخدمات	9.2	-0.9	2.0	-3.0	3.2	5.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	-4.0	1.3	-0.6	-7.3	0.9	2.7
الزراعة	6.2	-0.4	-6.0	1.0	1.5	2.0
الصناعة	-6.1	0.2	-1.5	-9.0	-0.5	2.1
الخدمات	-0.4	3.1	0.9	-4.8	2.9	3.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.2	0.6	1.1	0.9	2.0	2.3
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	8.0	14.1	16.4	-5.3	-0.9	2.2
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي) أ	-8.9	-3.0	-9.6	-27.7	-23.0	-15.4

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.
(أ) يتم الإبلاغ عن أرصدة المالية العامة في السنوات المالية (1 أبريل/نيسان - 31 مارس/آذار).